السيناريوهات المستقبلية للأزمة التايوانية : رؤية تحليلية

أحمد السيد أحمد المصلحي

باحث ماجستير في العلوم السياسية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

تحت إشراف

أ.د/ جمال سلامة علي

أستاذ العلوم السياسية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

أ.م.د/ أحمد جلال محمود

أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

الملخص

تتناول هذه الدراسة تقييم السياسة الصينية تجاه الأزمة التايوانية منذ أندلاع الأزمة وصولاً إلي الوقت الحالي، مع إلقاء الضوء علي النظام السياسي التايواني الذي يعكس العلاقات التاريخية عبر المضيق بين الجانبين. وحيث أن هذان العاملان هما الأساس في تحليل وتقييم الوضع الحالي للأزمة، بجانب العامل الأخر وهو الولايات المتحدة، في سياق الصراع الصيني الأمريكي والعلاقات التايوانية الأمريكية وأستراتيجية الولايات المتحدة في شرق اسيا لتقويض الصين. وهذه العوامل التي ترسم السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأزمة علي المستوي القريب والمتوسط والبعيد. وتختم الدراسة بأن حل الأزمة بالتوحيد السلمي أو العمل العسكري يعتمد علي النهج العقلاني للقيادة في تايبيه وأستراتيجية التحديث التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ، مع مدي نجاح وفاعلية أستراتجية " تقويض الصين" التي تتبناها الولايات المتحدة في شرق اسيا، وقد تم عرض هذه في أطار سيناريوهات مستقبلية محتملة علي المدي القصير والمتوسط والبعيد.

الكلمات المفتاحية: الصين، تايوان، النظام السياسي، الولايات المتحدة

Abstract

This paper evaluates Chinese policy toward the Taiwanese crisis from its inception to the present, offering light on the Taiwanese political system as it reflects the two sides' historical cross-strait ties. Because these two factors, along with the other factor, the United States, serve as the foundation for analyzing and evaluating the current crisis situation in the context of the Sino-American conflict, Taiwanese-American relations, and the United States' East Asian strategy to undermine China.

These indicators indicate potential future scenarios for the crisis in the short, medium, and long term. The study concludes that whether the crisis is resolved through peaceful unification or military action is determined by the rational approach of Taipei's leadership and President Xi Jinping's modernization strategy, as well as the extent of the success and effectiveness of the US's "undermining China" strategy in East Asia.

Keywords: China, Taiwan, Political System, The United States

المقدمة

إن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يواجهها النظام الدولي الحالي، ولاسيما تزايد حدة الصراع في المنطقة العربية بعد الحرب علي غزة، وأتساع رقعة الصراع ليشمل سوريا ولبنان واليمن والعراق، وتأثير هذا الصراع علي مناطق الأختناق مثل باب المندب وتداعياتها علي التجارة الدولية، وأيضاً أزدواجية المعايير الغربية في التعامل مع الوضع الإنساني المتأزم في غزة، والذي يعكس أيضاً فشل المؤسسات الدولية في الحفاظ علي القانون الدولي والسلام الدولي أمام الممارسات الإرهابية المستمرة من قبل الأحتلال الصهيوني والتي تنتهك كل القوانين الدولية، ناهيك عن

الحرب علي أوكرانيا ومواصلة الولايات المتحدة دفع أوروبا نحو تسليح أوكرانيا لتصعيد وتيرة الحرب الأوكرانية، وأيضاً التوسعات العسكرية الصينية المتواصلة في بحر الصين الجنوبي، وتزايد حدة الصراع بين الصين والفلبين مؤخراً حول سلسلة جزر سبارتلي، والتحولات في النظام السياسي لتايوان لترتفع حدة الأزمة بين بكين وتايبيه بعد تلويح الأخيرة برفضها توافق 1992، وحرصها علي تعزيز العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع واشنطن. كل هذه التحولات تطرح سيناريوهات ضبابية غير واضحة حول جميع الأزمات التي يواجهها النظام الدولي الحالي. وبالنظر إلي الأزمة التايوانية، فإن الوضع الحالي سواء الإقليمي أو الدولي أو الداخلي للصين وتايوان، يطرح تساؤلات كثيرة وسيناريوهات ضبابية وقد يكون جزء منها منطقي ولكن غير واقعي بالنظر لمحاولة فهم النهج الصيني في التعامل مع الأزمة. بالرغم من أن الرد الأمريكي أو النهج الأمريكي معروف أو واقعي ويساهم في سيناريوهات واضحة وليست ضبابية، حيث أن الإدراة الأمريكية جمهورية أو ديمقراطية لا يتغير نهجها تجاه بكين، في كونها تري أن صعودها يهدد الهيمنة الأمريكية. ناهيك عن أن الموقف الأمريكي يتعلق بمدي فاعلية أستراتيجية "تقويض الصين" التي تتبناها واشنطن في اسيا التي لا تزال غير مؤثرة، وهذا يتعلق أيضاً بالشروخ التي يشهدها النظام السياسي الأمريكي الحالي ولاسيما بعد إدارة أوباما، والأوضاع الاقتصادية والأجتماعية، وأيضا أنخراط الولايات المتحدة بشكل كبير مجدداً في الشرق الأوسط، في الوقت الذي كان هناك أراء وتحليلات تؤكد" الأنسحاب التدريجي" لأمريكا من الشرق الأوسط، دون فقدان الهيمنة المحورية التي تعتبر جزء من أمن إسرائيل. ومع ذلك، الموقف الأمريكي هذا لا يكفي أو لا يمكن الأعتماد عليه في وضع السيناريوهات المستقبلية الأقرب للواقع لهذه الأزمة. لذا ستحاول هذه الدراسة وفقا لتحليل السياسة الصينية تجاه تايوان وأيضاً الوضع العسكري والسياسي لتايوان، وضع السيناريوهات المستقبلية الأقرب إلي الواقع للأزمة الصينية التايوانية، والتي قد تساهم في كسر الضبابية التي تعاني منها الأدبيات العربية والغربية.

المبحث الأول: تايوان من منظور السياسة الصينية

بالنسبة للقيادة السياسة للحزب الشيوعي الصيني، تعد تايوان جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية التي أستولت عليها اليابان بالقوة في عام ١٨٩٥ في أعقاب الحرب الصينية اليابانية وأصبحت ملاذاً لجمهورية الصين. وبعد هزيمة الحزب القومي الصيني (حزب الكومينتانغ) عام ١٩٤٩ في الحرب الأهلية الصينية وأعلان جمهورية الصين الشعبية في البر الرئيسي في نفس العام وفرار أعضاء حزب الكومينتانغ والجيش التايواني إلي جزيرة تايوان لتصبح تحت قيادتهم، أصبحت تايوان مرتبطة بالهدف القومي الصيني الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المصالح الحيوية ومصالح البقاء للصين. فهي تتعلق بسيادة الصين وسلامة أراضيها، وبالنصر السياسي النهائي الذي حققه الحزب الشيوعي الصيني على الحزب القومي الصيني.

فمنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩، ظلت العناصر الأساسية لسياسة الحزب الشيوعي الصيني تجاه تايوان ثابتة. حيث أصر قادة الحزب الشيوعي الصيني على أن جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية ولا يمكن السماح لها بالأستقلال ويجب توحيدها في نهاية المطاف مع جمهورية الصين الشعبية. وفي تايوان والعديد من الجزر الأخرى، سعت جمهورية الصين الشعبية إلى جعل قبول "مبدأ الصين الواحدة" شرطاً لإقامة علاقات دبلوماسية، وأقنعت معظم الدول والأمم المتحدة بقبول هذا الموقف.

ويعرّف الباحثون الصينيون المصلحة الوطنية بأنها "الهدف الرئيسي والمصلحة الأساسية لصانعي السياسة الخارجية كأساس لصنع القرار. وتشمل السلامة الإقليمية، والأستقلال، وسيادة الدولة، والأمن العسكري، والأزدهار الاقتصادي، والتقاليد الثقافية، والأنظمة السياسية، وما إلى ذلك.

يرى يان (٢٠٠٦) أن المصلحة الوطنية هي "جميع المتطلبات التي تلبي الأحتياجات المادية والفكرية لجميع الأشخاص في الدولة القومية". ومن الناحية المادية، تحتاج الدولة إلى الأمن والتنمية؛ ومن الناحية الفكرية، تطالب الدولة بأحترام

النظام الدولي والأعتراف به". ويجادل أيضاً بأن مصالح البقاء مرتبطة بالأمن القومي؛ النظام الأمني والتنمية الاقتصادية المستدامة. والفرق الرئيسي بين المصالح الحيوية ومصالح البقاء هو أن الأولى أقل تهديداً من الثانية؛ المصالح الكبرى هي أن الدولة لا تحدد مصالحها الواضحة في البيئة الدولية الفوضوية؛ المصالح الهامشية هي تلك التي ليس لها تأثير يذكر على أمن الدفاع الوطني والمصالح الاقتصادية الأستراتيجية. وفيما يتعلق بأستراتيجية حماية المصالح الوطنية، طرح خمس اتجاهات أساسية: "التعاون والتنمية والمشاركة الفعالة والأنفتاح وتعميق الإصلاح".

ويشير وانغ إلى أن: "المصالح الوطنية تشير عموماً إلى الحقوق أو المزايا الرئيسية التي تسعى الدولة القومية إلى تحقيقها، مما يعكس أحتياجات ومصالح جميع المواطنين ومجموعة المصالح المختلفة في البلاد." ويؤكد أن تعزيز التنمية إن المصالح الأساسية وإصلاح النظام السياسي والتعامل السليم مع العلاقات العرقية هي المصالح الأساسية، في حين أن تحقيق المصالح السيادية وتسوية قضية تايوان هي مصالح البقاء. يرى هونغوا أن "المصالح الوطنية هي أحتياجات بقاء وتطور الدول ذات السيادة والمبدأ الأساسي لصياغة وتنفيذ الأستراتيجيات الدولية. وهي تشمل المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية والأجتماعية والدولية. ويمكن القول بأنه يميل الباحثون الصينيون إلى أقتراح طرق مختلفة لمناقشة مفهوم المصلحة الوطنية بناءاً على البنية المعرفية الخاصة بهم .

وبالنظر إلي تايوان التي تعد جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، أي تتعلق بسيادة الدولة وسلامة ووحدة أراضيها، فقد ذكرت الباحثة في الشأن الصيني، هند سلطان بأن المصالح الصينية تتداخل بين المصالح الأساسية والحيوية والبقاء مع أنواع المصالح، وهي مصالح أمنية وأستراتيجية واقتصادية وسياسية. وأكدت بأهمية فهم نوع ودرجة المصالح الصينية لفهم السياسة الخارجية والداخلية للصين. ووفقا للهيكل النظري الذي وضعته، نجد أن تايوان تعد من مصالح البقاء والحيوية وتتداخل مع المصالح الأساسية، وتتشابك بين جميع أنواع المصالح الصينية. وبالنظر إلى هذه العلاقة المزدوجة، فمن الواضح أن هذه المصالح متغيرة وتخضع للعديد من التغييرات، بما

في ذلك الوضع الدولي، وتغير سياسات صناع القرار في الصين وتعديلات الأستراتيجية الوطنية الصينية، والتغيرات في النظام السياسي التايواني، والعلاقات الصينية الأمريكية.

إن الهدف النهائي للحزب الشيوعي الصيني هو تحقيق التوحيد من خلال وضع تايوان تحت السيطرة السياسية للبر الرئيسي. والسؤال هو ما هي أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف بتكلفة ومخاطر مقبولة وفي الفترة الموازية لأكتمال "تحديث الأمة الصينية" لتصبح أمة أشتراكية حديثة قوية. فقد صرح شي جين بينغ في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٩ أن قضية تايوان "لا ينبغي أن تنتقل جيلاً بعد جيل". ومنذ عام ٢٠١٧، ربط قادة الحزب الشيوعي الصيني توحيد تايوان بـ "التجديد العظيم للشعب الصيني" والذي من المقرر تحقيقه بحلول عام ٢٠٤٩، مما يخلق موعداً نهائياً ضمنياً لا يزال يترك بعض المجال للمناورة.

العلاقات عبر المضيق منذ الأزمة: أستراتيجية التوازن بين التهديد المتعلق بالأستقلال وفرص التعاون التنموي

بالنظر إلي مسار السياسة الصينية تجاه الأزمة من منظور قادة الحزب الشيوعي الصيني المتعاقبين، فمن المؤكد أن هناك تطورات سياسية مهمة ومميزة ترتبط بكل زعيم، ولكن هذه التطورات مدفوعة بأستراتيجية التوازن بين إلحاح التهديد المتصور "لأستقلال تايوان" وأغتنام فرص التعاون لتحسين العلاقات.

في الخمسينات والستينات، أستخدم ماو سياسة القوة لأعادة تايوان، ولكنه فشل، ومنذ السبعينات، أطلق دنغ شياو بينغ سياسة "الأنفتاح والإصلاح" في الصين والتي ركزت على الأستقرار ووضعت أولوية أعلى للمساهمات التي يمكن أن تقدمها تايوان للتنمية الاقتصادية للبر الرئيسي. كما قام بتحويل السياسة من "تحرير تايوان" إلى "التوحيد السلمي" وأقترح نموذج "دولة واحدة ونظامان" للتوحيد. وجاء بعده الزعيم جيانغ زيمين (١٩٨٩-٢٠٠٢)، والذي أقترح طريقاً نحو التوحيد في خطابه الذي يحمل عنوان "النقاط الثماني". كما وافق أيضاً على أختبارات الصواريخ الباليستية

بالقرب من موانى تايوان بعد زيارة لي تنغ هوي للولايات المتحدة عام ١٩٩٥ وزيادة ميزانيات جيش التحرير الشعبي بعد أزمة مضيق تايوان ١٩٩٥-١٩٩٦.

وفي عهد هو جين تاو (٢٠٠٢-٢٠١٢)، أيد قانون "مناهضة الانفصال" لعام ٢٠٠٥ لتعزيز ردع أستقلال تايوان. وفي عهد الرئيس الحالي شي جين بينغ (٢٠١٢ إلى الوقت الحاضر)، تركزت سياسة الصين علي تطوير القدرات العسكرية لجمهورية الصين الشعبية، وأظهرت استعداداً أكبر لأستخدام الإكراه والضغط ضد تايوان، وركز بشكل أكبر على تحقيق التوحيد. ومع ذلك، من الناحية العملية، كانت التغييرات في بكين تجاه تايوان مدفوعة في المقام الأول بتقييمات جمهورية الصين الشعبية لنوايا مختلف قادة تايوان والتوازن بين إلحاح التهديد المتصور لأستقلال تايوان والفرصة الملموسة لتحسين العلاقات والتحرك نحو عملية التوحيد. وقد ظلت سياسة الصين ضمن إطار المبادئ والمعايير التي أرساها مهندس الإصلاح والأنفتاح"دينغ شياو بينغ" في أوائل الثمانينيات، وحتى الأن، بالرغم من التحولات التي تشهد السياسة الخارجية للصين في الحقبة الحالية التي يقودها شي جين بينغ، والذي يُنظر إليه على نطاق واسع بأعتباره أقوى زعيم لجمهورية الصين الشعبية منذ عهد دينغ.

المبحث الثاني: نهج النظام السياسي في تايوان تجاه الأزمة: بين التهديد والتعاون التنموي

بعد وفاة تشيانغ تشينغ، تولي لي تنغ هوي السلطة، بأعتباره أول رئيس تايواني يولد على الجزيرة في عام ١٩٨٨، وتميزت سياسته بالتخلص من هياكل الحكم الأستبدادية التي ميزت حكم حزب الكومينتانغ، وملاحقته للأصوات الديمقراطية في الجزيرة. وقبلت النخب التايوانية سياسة التعاون التنموي والحفاظ علي علاقات مستقرة مع البر الرئيسي، من أجل التركيز علي تطبيق الحكم الديمقراطي للأراضي التي كانت تايوان تسيطر عليها. وتضمنت الإجراءات البارزة المبادئ التوجيهية للتوحيد الوطني التي أصدرتها تايوان عام ١٩٩١، والتي أستندت إلى المبادئ والتوجيهات الأساسية التي وضعها دينغ كحجر أساس للعلاقات عبر المضيق أو مع دول العالم، وهي "دولة واحدة ونظامان"، للتركيز علي بناء تايوان داخلياً.

كما قامت تايوان والصين بتوسيع العلاقات الاقتصادية وأنشأت آلية شبه رسمية لجمعية العلاقات عبر مضيق تايوان في عام ١٩٩١ كقناة للحوار والتنسيق عبر المضيق. وفي عام ١٩٩٢، تم تفويض جمعية العلاقات عبر مضيق تايوان ومؤسسة التبادلات عبر مضيق تايوان بالتفاوض بشأن مسائل مثل الألتزام بمبدأ صين واحدة في مفاوضات الشئون عبر المضيق. بعد محادثات هونغ كونغ في أكتوبر ١٩٩٢ وسلسلة من الرسائل والمكالمات المتبادلة اللاحقة، تم التوصل إلى توافق في الآراء أعلن فيه كل جانب شفهيًا أن "كلا جانبي مضيق تايوان يلتزمان بمبدأ الصين الواحدة"، والذي تم تلخيصه لاحقاً بأسم "إجماع ١٩٩٢".

في ٣٠ يناير عام ١٩٩٥، ألقى الرئيس جيانغ تسه مين خطاباً هاماً بعنوان "مواصلة السعي لتعزيز أستكمال القضية العظيمة لإعادة توحيد الوطن الأم"، حيث شرح بشكل شامل المبادئ السياسية الرئيسية للحكومة الصينية لحل قضية تايوان وتحقيق إعادة التوحيد، وناقشا تطوير العلاقات عبر المضيق في المرحلة الحالية، وطرحا ثمانية وجهات نظر ومقترحات مهمة لتعزيز عملية إعادة التوحيد السلمي للوطن الأم.

وتتمثل هذه المقترحات في :

١. إن التمسك بمبدأ صين واحدة هو الأساس والشرط الأساسي لتحقيق إعادة التوحيد السلمي.

٢. ليس لدينا أي اعتراض على تطوير تايوان للعلاقات الاقتصادية والثقافية غير الحكومية مع الدول الأجنبية.

٣. إن موقفنا الثابت هو إجراء مفاوضات عبر المضيق من أجل إعادة التوحيد السلمي. وفي ظل مبدأ الصين الواحدة، يمكن مناقشة أي قضية.

٤. نسعى جاهدين لتحقيق إعادة التوحيد السلمي، والصينيون لن يقاتلوا الصينيين.

٥. في مواجهة تطور الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، يجب علينا أن نطور بقوة التبادلات والتعاون الاقتصادي عبر المضيق لتسهيل الرخاء المشترك للاقتصاد عبر المضيق وإفادة الأمة الصينية بأكملها.

٦. إن خمسة آلاف عام من الثقافة الرائعة التي خلقها أبناء وبنات جميع المجموعات العرقية في الصين كانت دائما الرابطة الروحية التي تحافظ على الشعب الصيني بأكمله، كما أنها أساسا هاماً لتحقيق إعادة التوحيد السلمي.

٧. إن ألفين ومليون مواطن تايواني، سواء كانوا من مقاطعة تايوان أو من المقاطعات الأخرى، جميعهم صينيون، وجميعهم مواطنون وإخوه.

٨. نرحب بزيارة قادة السلطات التايوانية بالصفات المناسبة، كما أننا على أستعداد لقبول الدعوات الموجهة من تايوان لزيارة تايوان.

إلا أن خطابه المكون من "ثماني نقاط" رفضه لي، وأطلق جهود ضغط ناجحة للحصول على إذن لزيارة الولايات المتحدة وإلقاء خطاب في جامعة كورنيل، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إثارة أزمة مضيق تايوان ١٩٩٥-١٩٩٦. ومن ثم، بدات التحولات في السياسة الصينية تجاه تايوان إلي ممارسات تتبني نهج تسريع التحديث العسكري والتوسع العسكري حول المضيق وبناء نفوذ اقتصادي، مع الحفاظ علي الدائرة الداخلية في تايوان التي تتبني نهج دعم الوحدة وتعارض سياسات الحكومة نحو الأستقلال. وهذه التطورات جاءت بشكل كبير مع تأكيدات النظام السياسي في تايوان علي رفض جهود البر الرئيسي لعملية التوحيد وتتبني أجندة مؤيدة للأستقلال، ولاسيما بعد "إعلان لي في عام ١٩٩٩"، والذي وصف للعلاقات عبر المضيق على أنها "علاقات خاصة بين دولة أجندة مؤيدة للأستقلال، مما أدي إلى تعليق قناة الأتصال بين جمعية العلاقات عبر مضيق تايوان حتى يونيو ٢٠٠٨.

وفي عهد تشين شوي بيان، والذي ينتمي للحزب الديمقراطي التقدمي المؤيد للأستقلال، تضاعفت الشكوك لدي قيادة البر الرئيسي حول القيادة الجديدة في تايوان، ولكن بصورة عقلانية نظراً لسيطرة حزب الكومينتانغ على الهيئة

التشريعية طوال فترة ولايته في منصبه، مما قيد قدرة تشين على السعي لتحقيق الأستقلال من خلال الوسائل التشريعية. ومع ذلك، فإن سعي تشين إلى تطهير الصين وإجراء الأستفتاءات التي تؤكد وضع تايوان المستقل أثار المخاوف ودفع جمهورية الصين الشعبية إلى إقرار قانون مناهضة الأنفصال في عام ٢٠٠٥، كتحذير لأتباع "وسائل غير سلمية" لمنع أستقلال تايوان. بينما، واصلت العلاقات الاقتصادية نموها على الرغم من غياب الحوار السياسي عبر المضيق. وواصلت جمهورية الصين الشعبية متابعة النفوذ الاقتصادي والعسكري و تكثيف الجهود لمعارضة تشين ومنع التحركات نحو أستقلال تايوان.

وفي عهد ما ينغ جيو، قلت مخاوف بكين بشأن الأستقلال، وسعت إلي تعزيز فرص جديدة لتعميق العلاقات عبر المضيق وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتتمثل في "الروابط المباشرة الثلاث "عبر مضيق تايوان من الصفر، والتي تركزت على تحقيق درجات متفاوتة من التقدم في مجالات الخدمات البريدية، والاتصالات، والشحن، والتجارة، والأستثمار، والتمويل . مع أستمرار النهج العسكري للصين المتعلق بالتوسع والتحديث، مع تجنب التدريبات العسكرية الأستفزازية في المضيق وفي الوقت نفسه، أثارت القومية عند الشعب التايواني لتعزيز عمليات التوسيع في بحر الصين الجنوبي، عن طريق أنشاء جبهة موحدة داخلية مناهضة لليابان تتركز علي جزر سينكاكو/دياويو، والتي نزع فتيلها من خلال التفاوض على أتفاقية تمنح صيادي الأسماك التايوانيين إمكانية الوصول إلى مناطق الصيد القريبة من الجزر. كما سمح الحزب الشيوعي الصيني لتايوان بمشاركة محدودة في بعض المنظمات الدولية مثل جمعية الصحة العالمية.

ومع ذلك، أثارت محاولة ما لدفع اتفاقية تجارة الخدمات عبر المضيق من خلال المجلس التشريعي في عام ٢٠١٤، شرارة حركة عباد الشمس الطلابية التي تعارض المزيد من التوسع في العلاقات الاقتصادية عبر المضيق خوفاً من الأكراه الاقتصادي للصين المتعلق بزيادة الأعتماد على بكين. وفي نهاية المطاف، شعر قادة الحزب الشيوعي الصيني بالأحباط إزاء قدرته على السيطرة على الأجندة عبر المضيق

وبدأوا في ممارسة الضغوط الاقتصادية والعسكرية على تايوان لبدء المحادثات حول القضايا السياسية.

وفي عهد تساي إنغ ون، كانت هناك مخاوف بشأن خلفيتها السياسية وأنتمائها للحزب الديمقراطي التقدمي، ولكن خطاب التنصيب أعطى بعض إشارات الرضا لدي القادة الصينين. وعندما رفضت قبول إجماع عام١٩٩٢، الأمر الذي جعل قيادة بكين تقطع الاتصالات بين جمعية العلاقات عبر مضيق تايوان. وبدأت في تطبيق سياسات صارمة تجاه المضيق، والتي تتمثل في فرض قيود على السياح القادمين إلى تايوان، وإنهاء القيود السابقة على إبعاد حلفاء تايوان الدبلوماسيين، وأستخدام نفوذها الدولي في منع مشاركة تايوان في المنظمات الدولية، وأستئناف القوات الجوية والمناورات البحرية بالقرب من تايوان لممارسة الضغط على تساي والجيش التايواني.

وعلي الصعيد الداخلي، واصلت بكين تمويل الجبهة المعارضة للأستقلال من حزب الكومينتانغ والمسئولين المحليين في الحزب الديمقراطي التقدمي، حيث أنه أنتشرت بعض الأخبار بتدخل الصين في الأنتخابات التايوانية لتمويل هذه الجبهة، والتي كان لها تأثير في الأنتخابات المحلية في تايوان عام ٢٠١٨. وبدأت بكين في تعزيز هذه الجبهة الداخلية، ولكن سرعان ما فقدت الجهود الدبلوماسية التي أستخدمتها داخلياً لتعزيز صورة الحزب الشيوعي بين الجماهير التايوانية، فبعد أندلاع أحتجاجات هونج كونج، أنتشرت مشاعر معادية بشكل كبير للبر الرئيسي، الأمر الذي دفع القيادة في بكين إلي تبني نهج صارم مع تايوان، تمثل في توسعات عسكرية بشكل كبير حول المضيق وفرض عقوبات اقتصادية وأيضاً فرض عزلة سياسية بشكل كبير علي تايبيه. وفي الوقت الحالي، يواصل لاي تشينغ دي السياسات التي تمثل تهديدا في نظر قيادة بكين، ويسعي لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل كبير وأيضاً تطوير القدرات العسكرية للجيش التايواني، وتقليص الأعتماد الاقتصادي على بكين.

هذا الصعود والهبوط في العلاقات بين بكين وتايبيه وفقا للنظام السياسي التايواني يعكس ويفسر سياسات البر الرئيسي تجاه تايوان في فترات مختلفة والتقلبات الكبيرة

في العلاقات عبر المضيق. وهذه التقلبات لدي القيادة الصينية مدفوعة بالمخاوف والتهديدات المتعلقة بالأستقلال أو نهج تايبيه الذي يتمحور حول الأستقلال التدريجي المدفوع برفض كل فرص التسوية السلمية التي تؤدي إلي عملية التوحيد. وهذا ما جعل بكين تتبني سياسات قسرية لردع التحرك التدريجي المحتمل نحو الأستقلال. وهذا ينعكس في التوازن بين الأستعراضات العسكرية حول المضيق لتعزيز الردع وأيضاً مساعي الجهود الدبلوماسية التي تتمثل في التركيز على الجمهور التايواني من خلال أشكال القوة الناعمة. وهذا قد ينجح بالتعاون مع الجبهة الداخلية التي تعارض الأستقلال من حزب الكومينتانغ في السلطة أو في المعارضة، لتكون تحالف قوي ضد الحزب التقدمي الديمقراطي وسياساته الرامية إلى تعزيز هوية تايوان المنفصلة أو تعزيز الأستقلال.

يحدد عاملان آخران العلاقات ومستقبلها عبر المضيق. الأول: وهو الولايات المتحدة، التي على الرغم من عدم وجود ثقة سياسية لدي الجهور التايواني تجاه التدخل المباشر للولايات المتحدة الامريكية في حالة التدخل العسكري الصيني أو الأثار الإيجابية والمؤثرة لأستراتيجية "تقويض الصين" في شرق اسيا، التي أنتهجتها واشنطن منذ فترة أوباما الثانية، والتي يتناولها معظم الأكاديميون في شرق اسيا بأنها ليست مؤثرة وفعالة حتى الأن. وبالنظر أيضاً إلي الضغوط التي تتعرض لها الإدارة الامريكية داخلياً وخارجياً، وأيضا تقلص صورتها في شرق اسيا بعد خروجها من أفغانستان وأيضاً المعايير الأزدواجية بين الحرب الأوكرانية والحرب على غزة. وفي سياق تزايد حدة التوتر بين واشنطن وبكين ومساعي الأولى لتغيير المشهد الجيوسياسي في شرق اسيا والمرتبط أيضاً بسلاسل التوريد. فعلي سبيل المثال، تصدرت صادرات تايوان إلى الولايات المتحدة الرقم القياسي لأي شحنات شهرية إلى الصين، مما يؤكد على التحول السريع لسلاسل التوريد في شرق آسيا.

والعامل الثاني، وهو تقييم القدرات العسكرية للوضع الحالي في المضيق. حيث أن الوضع الحالي يؤكد بأن السلام النسبي أصبح أكثر هشاشة من أي وقت مضى مع تحول التوازن العسكري بين تايوان والبر الرئيسي بشكل تدريجي لصالح جيش

التحرير الشعبي. وقد نتج ذلك عن التنمية الاقتصادية السريعة في الصين والتحديث الدفاعي على مدى السنوات الأربعين الماضية، بما في ذلك البرنامج الطموح لتعميق الإصلاح الدفاعي والعسكري الذي قدمه شي جين بينغ في نهاية عام ٢٠١٥، والذي يتعلق بشكل كبير بعملية "التوحيد". في المقابل، أمضى الجيش التايواني العقد الماضي في دائرة بين الأحتفاظ بقوة تقليدية وبناء قدرة عسكرية غير متكافئة.

وقد ساهم الجمع بين التهديد العسكري الصيني الموسع وموارد تايوان العسكرية والميزانية المحدودة في الإدراك التدريجي لحقيقة أن الدفاع الفعال والميسور التكلفة يجب أن يعطي الأولوية للأستثمارات المتوازنة وخطط بناء القوة. وهذا يعزي إلى تركيز القيادة السياسية في تايبيه على تعزيز المؤسسات الديمقراطية وأسلوب الحياة في تايوان، كسلاح في مواجهة التهديدات الصينية المتزايدة. ومع ذلك، بدأت قيادة تايبيه في العقد الأخير تغيير تدريجي لهذا النهج مع التغيرات في هيكل القوة الدولية، والتوازن العسكري عبر مضيق تايوان، والتكنولوجيا العسكرية، والمفاهيم العملياتية. فعلى مدى السنوات السبعين الماضية، أعتمد دفاع تايوان بشكل وثيق على الولايات المتحدة لشراء أنظمة الأسلحة، وتطوير العقيدة العسكرية، والتدريب والتمارين، والأبتكار التنظيمي. وعلى نطاق أوسع، ألتزمت السياسة الدفاعية والأستراتيجية العسكرية لتايوان عموماً بالأستراتيجية والمصالح الإقليمية الأكبر للولايات المتحدة. في هذا السياق، برز مفهوم الدفاع الشامل (ODC) بأعتباره الفكر الرائد في تطوير بناء القوة والمبادئ التوجيهية العملياتية في تايوان. ومع ذلك، هناك فجوة متسعة بين القدرات العسكرية لجيش التحرير الشعبي وجيش تايوان، كما أن الأعتماد الرئيسي لتايبيه على واشنطن في التسليح مرهون بالعلاقات الصينية الامريكية والمصالح الامريكية في المقام الأول.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية وفقا للوضع الحالي

إن التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية للصين منذ قدوم شي جين بينغ إلي السلطة، والخطط التي تتعلق بتحويل الصين إلي قوة عالمية، وتعزيز نفوذها

الاقتصادي من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، وأيضا التوسع العسكري مع مواصلة تحديث الجيش الصيني، كل هذا متعلق بشكل رئيسي بعملية "التوحيد"، والتي قد تكون عسكرية أو حصار محتمل على تايبيه في حالة مواصلة التهديد المتعلق بالأستقلال.

ومن منظور الجانب التحليلي القائم عليه هذه الدراسة، فإن الوضع السياسي الحالي في تايبيه والعلاقات الصينية الامريكية، تفرض واقع يؤكد على أستحالة تحقيق الأستقلال السلمي علي المدي البعيد مع مواصلة هذا الوضع على المدي القصير والمتوسط. إن نهج الحزب الديمقراطي التقدمي نحو الفوز بالرئاسة، وجمع الأغلبية في المجلس التشريعي، والطموح في أن يصبح حزباً حاكماً دائماً، يؤكد التهديد الواقعي والفعلي على بكين المتعلق بالأستقلال. كما تؤكد نتائج الأنتخابات التايوانية بأن الشعب التايواني يشعر بالرضا بالوضع الحالي ولا يرغب في المخاطرة نحو التوحيد أو الأستقلال، بل يعتبر الوضع الحالي هو الأفضل لكلا الجانبين. وهذا قد يشكل تحدياً لقيادة بكين التي تسعي إلي نهج أدوات "القوة الناعمة"، لإقناع الشعب التايواني بالوحدة، ولاسيما أن هذا مرتبط أيضاً برؤية الشعب التايواني التي تتعلق بمخاوف الوحدة، ولا سيما مع أتجاه الصين الأخير نحو المزيد من السياسات الأستبدادية وأنخفاض حرية التعبير يجعل الوحدة مع جمهورية الصين الشعبية أقل جاذبية لشعب تايوان المعتاد على المعيشة في مجتمع ديمقراطي. ولقد دفعت حملة بكين ضد الديمقراطية والحقوق المدنية في هونغ كونغ العديد من الناس في تايوان إلى أستنتاج أنه لا يمكن الوثوق بقادة الحزب الشيوعي الصيني في الألتزام بشروط الأتفاقية المتفاوض عليها.

لذا، قد تضطر جمهورية الصين الشعبية في نهاية المطاف إلى تهديد الوضع الراهن لدفع تايوان إلى قبول التوحيد وهو النهج الذي من شأنه أن يتحدى سياسة الولايات المتحدة التي تعارض التغييرات الأحادية الجانب في الوضع الراهن من قبل الصين أو تايوان، والتي تهدد بشكل رئيسي الهيمنة الامريكية في سياق الصراع الصيني الأمريكي، بأعتبار تايوان هي نقطة الصراع الرئيسي. ومن المرجح أن تكون

السياسات القادمة للقيادة الصينية أكثر أعتماداً على العقوبات الاقتصادية وأيضاً التوسعات العسكرية العلنية والأكثر حدة لرفض أي محاولات من تايبيه نحو الأستقلال، وهذا سيعتمد بشكل كبير على النهج العقلاني للقيادة السياسية في تايوان ومدي الضمانات الأمنية التي ستقدمها الولايات المتحدة لها. وعلي المدي القصير، سيكون النهج الأكثر واقعية هو مواصلة بكين وضع الخطوط العريضة والحمراء ضد أي مساعي تدريجية لتايبيه نحو الأستقلال، والتي ستكون مصحوبة بأستعراضات عسكرية ونفوذ اقتصادي وسياسي.

وهذا في سياق تزايد العلاقات بين واشنطن وتايبيه نحو علاقة رسمية والتي يعتبر تجاوزاً للخطوط الحمراء للمصالح الصينية المرتبطة بمصالح البقاء والحيوية. وعلى المدي المتوسط، مع تواصل تناقضات الولايات المتحدة تجاه الالتزام بمبدأ "دولة واحدة ونظامان"، قد يدفع بكين نحو مزيد من التوسعات العسكرية حول المضيق لإعادة الألتزام بهذا المبدأ. وعلى المدي الطويل، قد يدفع الوضع المتأزم إلي العمل العسكري من قبل بكين والمرتبط بتحقيق عملية التحديث. وهذا مرهون بالنهج العقلاني لقيادة تايبيه وأيضاً الولايات المتحدة التي تعد عاملاً في هذه الحسابات.

الخاتمة

إن الأزمة التايوانية ترتبط بشكل كبير بالسياسة الصينية والنظام السياسي التايواني والولايات المتحدة. وهذا يعتمد على نهج القيادة التايوانية في قبول عملية التوحيد أو السعي نحو الأستقلال، وأيضاً العلاقات الصينية الامريكية، والألتزامات الأمريكية تجاه تايبيه. وقد تقرر القيادة في بكين على تبني نهج الحل العسكري مع أتساع رقعة الصراع مع الولايات المتحدة وتصميم القيادة في تايبيه على الأستقلال، ولكن هذا مرهون بالوقت المرتبط بعملية "التحديث" التي أطلقها شين جين بينغ. وعلى المدي القصير والمتوسط، ستواصل تايبيه التي تدفعها الولايات المتحدة على أستفزاز بكين، وتهديدها بعملية الأستقلال، ولكن دون تجاوز الخطوط التي تعلن فيها بشكل رسمي الأستقلال. حيث ستتجنب تايوان والولايات المتحدة أتخاذ الإجراءات التي تدفع شي جين بينغ والقيادة العسكرية إلى النقطة التي يبدو فيها أن عليه اتخاذ قرار أستخدام القوة.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١. أحمد جلال محمود عبده، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الأستراتيجي في شرقي آسيا: العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦- ٢٠٢٢م: دراسة حالة
٢. إبراهيم أحمد، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، جامعة المانيا، كلية العلوم الأجتماعية، ٢٠١٠
٣. أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣م
٤. أكلي محفوظ، دور استراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط (٢٠١١-٢٠١٦ سوريا نموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، ٢٠١٦م
٥. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧م
٦. إيثار عبد الهادي محمد، استراتيجية إدارة الأزمات "تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٧، ع٦٤، ٢٠١١م
٧. إيمان فخري، ماذا لو أندلعت حرب بين الصين وتايوان؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،٢٠٢٢
٨. السيد صدقي عابدين، انعكاسات زيارة بيلوسي إلى تايوان على العلاقات الأمريكية- الصينية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أغسطس ٢٠٢٢م
٩. صايل فلاح مقداد، النظام الدولي في ظل بروز القوى الصاعدة الصين نموذجاً (١٩٩١م-٢٠١٦م)، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، الأردن، المجل د٤٥، العدد ٢، العدد ٢، ٢٠١٨م
١٠. عادل على سليمان العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية، المنظور الأمريكي دراسة حالة، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨م
١١. عبير بهولي، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية، دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في (٢٠٠٣م)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤م

١٢. عدنان البدراني، أثر التوتر المقيد في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، مركز جيل للبحث العلمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (ع٥)، ٢٠١٦

١٣. على حسين باكير، مستقبل الصين فى النظام العالمي (دراسة الصعود السلمي والقوة الناعمة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، ٢٠١٦

١٤. كيو جين، صعود الصين: صعود الصين فى العقود المقبلة سيكون له آثار بعيدة المدى وعلى العالم أن يستعد، مج٥٦، ع٢، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠١٩

١٥. محمد نبيل الغريب، سيناريوهات صراع النفوذ والتصادم الصيني الأمريكي في تايوان، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٢

١٦. هند سلطان: "الموقف الصيني من الحرب الاوكرانية الروسية: من منظور المصالح. ، السياسة الدولية، ٢٠٢٢

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Ross, Robert S. "US grand strategy, the rise of China, and US national security strategy for East Asia." Strategic Studies Quarterly 7, no. 2 (2013): 20-40
2. Inkberry, G. John. "Between the eagle and the dragon: America, China, and middle state strategies in East Asia." Political science quarterly 131, no. 1 (2016): 9-43
3. Ikenberry, G. John. "Between the eagle and the dragon: America, China, and middle state strategies in East Asia." Political science quarterly 131, no. 1 (2016): 9-43
4. Beeson, Mark. "American hegemony and regionalism: the rise of East Asia and the end of the Asia-Pacific." Geopolitics 11, no. 4 (2006): 541-560
5. Christoffersen, Gaye. "The role of east asia in sino-american relations." Asian survey 42, no. 3 (2002): 369-396
6. Roy, Denny. Taiwan: A political history. Cornell University Press, 2003

7. Kuo, Wen H. "Democratization and the political economy of Taiwan." International Journal of Politics, Culture, and Society(1997): 5-24
8. Chou, Yangsun, and Andrew J. Nathan. "Democratizing transition in Taiwan." Asian Survey 27, no. 3 (1987): 277-299
9. Gilley, Bruce, and Larry Jay Diamond, eds. Political change in China: comparisons with Taiwan. London: Lynne Rienner Publishers, 2008
10. Chen, Yu-Jie. "“One China” contention in China–taiwan relations: law, politics and identity." The China Quarterly 252 (2022): 1025-1044
11. Barnett, Robert W. "China and Taiwan: the economic issues." Foreign Aff. 50 (1971): 444. Fell, Dafydd. Government and politics in Taiwan. Routledge, 2018
12. Scobell, Andrew. "China and Taiwan: balance of rivalry with weapons of mass democratization." Political Science Quarterly129, no. 3 (2014): 449-468
13. Yan, Jiann-Fa. "Taiwan's Options for Peaceful and Stable Relations across the Taiwan Strait." Views & Policies 2, no. 3 (2006): 75-94
14. Wang, Hongying. "Multilateralism in Chinese foreign policy: the limits of socialization." Asian Survey 40, no. 3 (2000): 475-491

15. Huang, Xiaoming. "China's New Order: Society, Politics and Economy in Transition." China Review International 11, no. 2 (2004): 493-497

16. Hend Sultan: "CHINA’S PARTICIPATION IN HORN OF AFRICA SECURITY AFFAIRS IN THE BELT AND ROAD ERA.", Silk Road Publishing, 2022

17. Friedman, Edward. "China's changing Taiwan policy." American Journal of Chinese Studies (2007): 119-134

18. Lasater, Martin L., and Peter Kien-hong Yu. Taiwan's Security in the Post-Deng Xiaoping Era. Psychology Press, 2000
19. Chai, Winberg. "China after Deng Xiaoping: Some Encouraging—and Not-So-Encouraging—Signs." Asian Affairs: An American Review 24, no. 2 (1997): 89-111
20. Yeh, Tsai-lien, Tser-yieth Chen, and Pei-ying Lai. "A comparative study of energy utilization efficiency between Taiwan and China." Energy policy 38, no. 5 (2010): 2386-2394
21. Albert, Eleanor. "China-Taiwan Relations." Council on Foreign Relations 7 (2016)
22. Gilley, Bruce, and Larry Jay Diamond, eds. Political change in China: comparisons with Taiwan. London: Lynne Rienner Publishers, 2008
23. Stolper, Thomas E. China, Taiwan and the offshore islands. Routledge, 2017
24. Chen, Yu-Jie. "“One China” contention in China–taiwan relations: law, politics and identity." The China Quarterly 252 (2022): 1025-1044
25. Chen, Boyu, and Ching-Chang Chen. "Rethinking China–Taiwan relations as a yin–yang imbalance: political healing by Taiwanese Buddhist organisations." Third World Quarterly 45, no. 6 (2024): 1141-1158